

نُمين

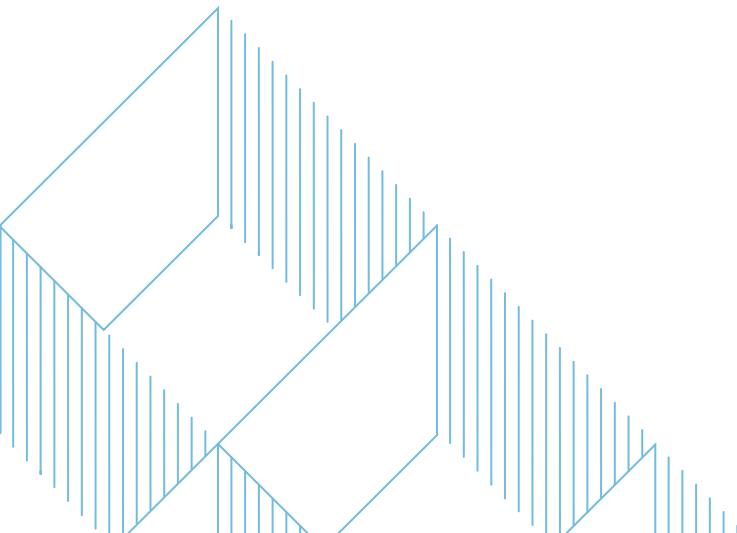
المنتجات الاستثمارية في السوق المالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهداف الكتيب



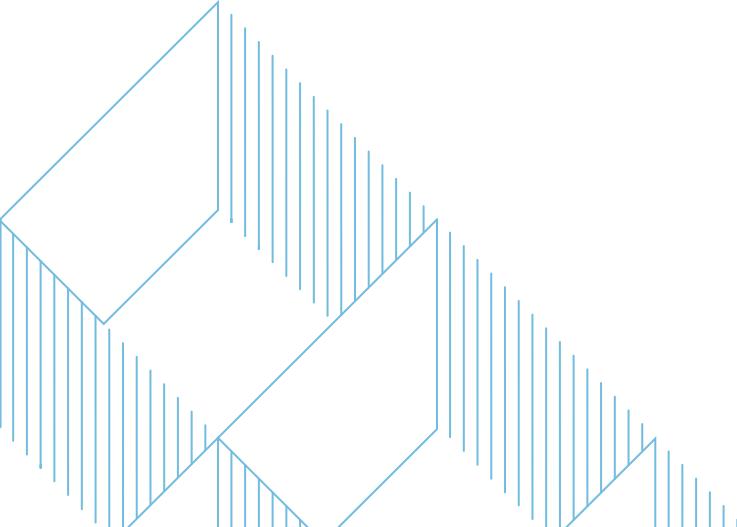
يهدف هذا الكتيب إلى تزويد المهتمين بفهم عميق وشامل لمفاهيم الاستثمار ودور السوق المالية السعودية في تطوير بيئة الاستثمار، مع تعريف القارئ بأنواع المنتجات الاستثمارية المتاحة مثل الأسهم، الصكوك، الصناديق الاستثمارية، وأدوات النقد، وتوضيح دور كل منتج في إدارة المحفظة وتحقيق الأهداف المالية. كما يسعى إلى توعية المستثمرين بالمخاطر وكيفية تقييمها، مع تقديم منهجيات اتخاذ القرار الرشيد بناءً على العائد المتوقع ومستوى المخاطر والسيولة. ويركز الكتيب كذلك على عرض أحدث التطورات في السوق السعودية، بما في ذلك ابتكارات المنتجات المالية والتقنيات المالية الحديثة وخدمات المستشار الآلي، إضافة إلى وضع خارطة طريق عملية ومبسطة تمكّن المستثمر من تنويع محفظته والاستفادة من الخدمات الاستشارية المالية لتحقيق أهدافه بكفاءة واحترافية.



مقدمة الكتيب



شهد قطاع الاستثمار في المملكة العربية السعودية تحولات هيكلية عميقة خلال العقد الأخير، حيث تطورت السوق المالية السعودية من بيئة تقليدية تهيمن عليها العقارات والشركات المحدودة إلى سوق منظم يضم أكثر من 259 شركة مدرجة، وبقيمة سوقية تجاوزت 8.78 تريليون ريال سعودي. اليوم، يجد المستثمر نفسه أمام خيارات واسعة ومتنوعة تشمل الأسهم القيادية، الصكوك السيادية، صناديق الاستثمار العقاري، وصناديق المؤشرات المتداولة، إضافة إلى ابتكارات في مجال التقنية المالية والمستشارين الآليين. يهدف هذا الكتيب إلى إرشاد المستثمر إلى فهم الأدوات الاستثمارية، تقييم المخاطر والعوائد، واختيار المنتجات المناسبة، تحقيقاً لآفاق التنمية المالية المستدامة وفق مستهدفات رؤية المملكة 2030



عناصر رحله المنتجات الاستثمارية في السوق المالية

المخاطر الاستثمارية وإدارتها:

❖ تعريف أنواع المخاطر المنتظمة، وغير المنتظمة، وأساليب التخفيف والتنويع.

التطورات الحديثة والابتكار المالي:

❖ إطلاق السوق الموازي "نمو"، إدراج أرامكو، الانضمام للمؤشرات العالمية.

❖ شرح المنتجات الجديدة: صناديق المؤشرات، الصكوك، صناديق REITs

❖ التقنيات المالية الحديثة:

❖ منصات التداول الرقمية.

❖ المستشارون الآليون وخدمات التخطيط الرقمية للاستثمار.

مدخل إلى الاستثمار والسوق المالية

السعودية:

❖ نشأة وتطور السوق السعودي.

❖ تعريف المنتجات الاستثمارية الأساسية.

مفاهيم الاستثمار وتقييم العوائد والمخاطر:

❖ شرح العائد المتوقع ومستوى المخاطر.

❖ تحليل السيولة والشفافية والرسوم.

آليات تقييم المنتجات الاستثمارية:

❖ الخطوات والمعايير المهنية لتقييم الأدوات المالية المختلفة.

❖ تطبيقات عملية على اختيار المنتج الأنسب حسب هدف المستثمر.

مفاهيم الاستثمار الأساسية



الأصول التقليدية



أسواق النقد

1

تمثل أدوات مالية منخفضة المخاطر مثل الودائع البنكية والمرابحات، وتقدم عائداً محدوداً نسبياً نظراً لانخفاض درجة التقلب. وعادةً ما يتم الاتفاق على نسب عائد تتراوح بين 3%-4% بحسب الأوضاع المالية السائدة والفترة الزمنية للمنتج (شهر - سنة). تتسم هذه الأصول بالثبات العالي في القيمة، مما يقلل من المخاطر المرتبطة بها مقارنةً بالفئات الأخرى.



أصول الدخل الثابت

2

هي أدوات دين تصدرها حكومات أو شركات كبرى لتمويل مشاريع استراتيجية ضخمة، مثل مشاريع البنية التحتية. يحصل المستثمر من خلال شراء هذه الأدوات على دخل دوري ثابت (الكوبونات)، بالإضافة إلى استرداد القيمة الأصلية عند انتهاء مدة المنتج. يُراعى في هذا النوع من الأصول التقييم الائتماني للجهة المصدرة لتحديد مستوى المخاطر؛ إذ يعد الالتزام بسداد الدفعات الدورية نقطة أساسية للحفاظ على التصنيف الائتماني وضمن ثقة المستثمرين.

تعريف الاستثمار وأهميته في الحياة المالية

يُعرّف الاستثمار بأنه عملية تخصيص الموارد المالية بغرض تحقيق عوائد مستقبلية أو زيادة رأس المال على المدى البعيد. يمثل الاستثمار مجالاً علمياً مستقلاً يتطلب معرفة متعمقة بأسواق المال والمنتجات الاستثمارية، وهو يختلف عن الادخار التقليدي الذي يقتصر على حفظ الأموال دون نمو فعلي في قيمة الأصول. تتسم عملية الاستثمار بالنشاط المستمر، وتهدف بشكل أساسي إلى تنمية الثروة وضمن تحقيق الأهداف المالية طويلة الأجل.

تشير الأدبيات المالية إلى أن تجميد الأموال في الحسابات الجارية أو الادخارية يعيق تحقيق أي نمو حقيقي للثروة، إذ تستفيد المؤسسات المصرفية من هذه السيولة في عمليات الإقراض دون تقديم قيمة استثمارية حقيقية للمودع. وبالتالي، يُوصى بتوجيه الفوائض المالية إلى حسابات توفير، وودائع مصرفية ذات عوائد، أو الاستثمار في أدوات مالية تسمح بتحقيق نمو فعلي في رأس المال.

الأصول الاستثمارية: التصنيف والخصائص

تنقسم الأصول الاستثمارية إلى فئتين رئيسيتين: الأصول التقليدية والأصول البديلة. هذا التصنيف مهم لفهم طبيعة كل نوع من الاستثمارات وخصائصه المميزة.

تُعد أسعار الأسهم مرآة لقيم الشركات المُصدرة لها، إذ تخضع لتقلبات ملحوظة بناءً على آليات العرض والطلب في السوق. ارتفاع درجة التذبذب يُرتبط تلقائياً بارتفاع درجة المخاطرة، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى إمكانية تحقيق عوائد مرتفعة.

مصادر العوائد على أسهم الشركات المدرجة تنقسم إلى قسمين رئيسيين:

❖ توزيعات الأرباح النقدية التي تمنحها الشركات لمساهميها بشكل دوري وفق سياساتها الربحية.

❖ ارتفاع قيمة السهم السوقية، حيث يتحقق المكسب عند بيع الأسهم بسعر أعلى من سعر الشراء.

مقارنةً بأدوات الدخل الثابت، تظل الأسهم الاستثمارية أكثر عرضة للتذبذب نظراً لحساسيتها لتغيرات السوق والقطاع، في حين تبرز أدوات الدخل الثابت كخيارات ذات تقلب أقل ومخاطر أدنى نسبياً مقارنةً بأسواق النقد نفسها، إلا أنها تظل عرضة للتغيرات في أسعار الفائدة وظروف التمويل العامة.

يعتمد المستثمر في هذا النوع من الأدوات الاستثمارية على القدرة على تحمل المخاطر وتوقعاته بشأن أداء الشركة والقطاع المالي، ويستفيد من المزيج بين النمو الرأسمالي والدخل الدوري لتحقيق أهدافه المالية طويلة الأجل.

تعد الصكوك من أدوات الدين المتوافقة مع الضوابط الشرعية الإسلامية، في حين تعتبر السندات منتجات تقليدية غير متوافقة مع الشريعة. وتقوم الجهات المصدرة، كالحكومات والشركات الكبرى، بضمان سداد العوائد المتفق عليها للمستثمرين في المواعيد المحددة، حيث التأخر أو الإخلال بهذا الالتزام يؤثر بشكل سلبي في التصنيف الائتماني ويزيد من صعوبة الحصول على تمويل مستقبلي.

يكون التقييم الائتماني لهذه الجهات عالياً جداً، فنسبة المخاطر أنه لا يسدد القرض تكون جداً ضئيلة أو شبه معدومة. لماذا؟ لأنه في حال المصدر للصك أو السند إذا تأخر في الدفعة التي ترجع للمستثمر، هذا يعتبر شيئاً سلبياً في الملف الائتماني، فلو أراد أن يقترض مرة أخرى سوف ترتفع عليه نسبة الاقتراض. لذلك من المهم جداً أن الحكومات والشركات المصدرة للصكوك والسندات تسدد الكوبونات للمستثمرين في الوقت المحدد أو المتفق عليه.



أسهم الشركات المدرجة

3

تعتبر أسهم الشركات المدرجة عن حصص ملكية قابلة للتداول في الأسواق المالية، وتشمل السوق الرئيسي، السوق الموازي، والأسواق العالمية. يتم تداول هذه الأسهم بشكل مستمر، مما يعكس السيولة العالية والفاعلية السوقية المرتبطة بها.



الأصول البديلة

4

الأصول البديلة تشير إلى الاستثمارات غير التقليدية التي تقع خارج نطاق الأدوات الاستثمارية الشائعة كالأسهم والسندات والأسواق النقدية. تشمل هذه الفئة العقارات بكافة أنواعها (سواء السكنية أو التجارية)، وأسهم الشركات الخاصة غير المدرجة في الأسواق العامة، بالإضافة إلى مشروعات الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر وبعض الأدوات المالية المعقدة مثل صناديق التحوط والعقود الآجلة.

تتسم الاستثمارات البديلة عادة بمستوى مخاطر أعلى مقارنةً بالأصول التقليدية، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أبرزها قلة الشفافية وندرة البيانات السوقية الدقيقة، وضعف السيولة فيها، وصعوبة تقييمها بشكل يومي مقارنةً بالأسهم المدرجة التي يمكن رصد قيمتها بشكل فوري عبر منصات التداول. إذ تخضع الأصول البديلة غالباً للتقييم الخارجي والتقدير الفردي، مما يعزز من تقلب أسعارها ويزيد من مخاطر التقييم وخروج الاستثمار.

ورغم هذه التحديات، فإن الأصول البديلة تعد مكملة فعّالة للمحافظ الاستثمارية، لما تقدمه من تنويع وانخفاض في الارتباط مع الأسواق المالية العامة، ما قد يساعد في تحسين العوائد الإجمالية وتقليل التقلبات في ظل ظروف السوق المختلفة.

العلاقة بين المخاطر والعائد: مبدأ أساسي في الاستثمار

أو التعامل بعملات أجنبية، فإن المستثمر يصبح عرضة لمخاطر إضافية تتعلق بملاءة البنك أو تقلبات أسعار الصرف.

ينطبق ذات المفهوم على أدوات الدخل الثابت كالصكوك والسندات، حيث تتحكم الجهة المُصدرة وجودة تقييمها الائتماني في مستوى المخاطرة والعائد المتوقع. فعلى سبيل المثال، تظل الصكوك المصدرة من حكومة المملكة العربية السعودية أقل مخاطرة مقارنة بمنتجات ذات تقييم ائتماني منخفض أو ارتبطت ببنوك أو شركات في أسواق خارجية، وهو ما يعكس أهمية المفاضلة الدقيقة بين العائد والمخاطر عند اتخاذ القرار الاستثماري.

تشير النظريات المالية الحديثة إلى وجود علاقة طردية بين مستوى المخاطر المرتبط بأداة استثمارية معينة وإمكانية تحقيق العائد المتوقع منها؛ فكلما ارتفعت درجة المخاطر، زادت إمكانية تحقيق عوائد أعلى، والعكس صحيح. ومع ذلك، فإن هذه القاعدة ليست مطلقة أو ذات تطبيق أحادي، بل تتأثر بشكل جوهري بخصائص الجهة أو الشركة المصدرة للاستثمار، والبيئة الاقتصادية المحيطة.

على سبيل المثال، تُعد أسواق النقد من الأدوات الاستثمارية الأكثر أماناً نظراً لارتباطها بالبنوك ذات التصنيف الائتماني المرتفع، كما هو الحال في البنوك السعودية ذات الملاءة المالية الجيدة، ما يقلل من احتمالية التعرض لمخاطر عالية. أما في حالة توجيه الودائع إلى بنوك خارجية



مفهوم التقلبات والمخاطر الاستثمارية

تختلف استجابات المستثمرين لتقلبات المحفظة الاستثمارية، إذ يميل أصحاب القدرة العالية لتحمل المخاطر إلى استغلال انخفاض الأسعار وزيادة الاستثمار، بينما يفضل أصحاب القدرة المنخفضة على تحمل المخاطر تجنب الأصول عالية التقلب والاحتفاظ بالسيولة أو البيع عند أول خسارة. يُقيم مستشارو الاستثمار مستوى تحمل المستثمر للمخاطر من خلال مجموعة من الاستبيانات والاستشارات لتحديد التصنيف المناسب، وعادةً ما يصنف المستثمرون إلى ثلاث فئات رئيسية:

المخاطر الاستثمارية تُعرّف بأنها مستوى التقلبات أو التغيير في قيمة الأصل المالي المستثمر، ولا تعني بالضرورة تحقق خسائر مباشرة، بل تشير إلى عدم اليقين في تحقيق العوائد المستهدفة على مدى زمني معين. ينعكس مدى تعرض المستثمر لهذه التقلبات بحسب تفاعله النفسي والسلوكي مع أحداث السوق، ويُطلق على ذلك مفهوم "تحمل المخاطر"، الذي يُعدّ عنصراً محورياً في تحديد استراتيجية الاستثمار المناسبة لكل فرد.

منخفض المخاطر

يتأثر نفسياً ومالياً بأي انخفاض في القيمة ويبحث عن الاستقرار المالي.

معتدل المخاطر

يتأثر بشكل متوسط بالتقلبات ويوازن بين الأمان والنمو.

عالي المخاطر

لا يتأثر بتقلبات المحفظة ويبحث عن فرص النمو المرتفعة.

تحديد أهداف الاستثمار ودرجة تحمل المخاطر يمثل أول خطوة علمية في التخطيط المالي السليم لبناء محفظة متوازنة تتلاءم مع احتياجات المستثمر وأهدافه طويلة الأجل.

رحلة المستثمر في السوق المالية



الإدارة المالية الشخصية: الأساس الأول للاستثمار الناجح

إن الكفاءة في الإدارة المالية الشخصية تركز على التعليم المالي للمستثمر، إعداد ميزانية واقعية، ومراجعة الأداء المالي بشكل دوري لضبط الأولويات والاستفادة من الفرص، وهو ما يعود بالنفع على جودة الحياة ويعزز تحقيق الأمن والاستقلال المالي للفرد والأسرة.

الإدارة المالية الشخصية تُعد الأساس الأول للاستثمار الناجح، حيث تبدأ رحلة المستثمر الفعّال من خلال تخطيط وتنظيم الموارد المالية الفردية لتحقيق توازن بين الإنفاق والادخار والاستثمار. يمثل فهم الدخل والمصروفات، وتحديد أولويات الإنفاق وتخصيص نسبة محددة من الدخل للاستثمار، خطوة جوهرية لضمان الاستقرار المالي وتوفير فرصة تراكمية لبناء الثروة على المدى الطويل، بغض النظر عن حجم الدخل أو المصدر.

تشير الدراسات إلى أن ممارسة الإدارة المالية الشخصية تساعد في تجنب الديون غير الضرورية، وتأسيس محافظ استثمارية متنوعة وفق أهداف محددة كالتقاعد أو تحقيق رغبات مستقبلية ك شراء منزل أو تمويل التعليم. يُنصح باعتماد نهج دوري للاستثمار، من خلال تخصيص جزء ثابت من الدخل الشهري للاستثمار أو الادخار، وعدم تأجيل قرار الاستثمار لآخر الشهر أو الاعتماد على الفوائض الطارئة. كذلك، يُستحسن بناء عدة محافظ مالية، بحيث تخدم كل محفظة هدفًا مختلفًا وتُدار باستراتيجية استثمارية منفصلة.



المرحلة، يعمل المستثمر مع المستشار المالي على توثيق الأهداف المالية بدقة—سواءً أكان الهدف التقاعد بعد ثلاثين، أو أربعين عاماً أو تحقيق هدف متوسط أو قصير الأجل—ومن ثم يتم اختيار استراتيجيات الاستثمار والأصول المناسبة التي تضمن تحقيق هذه الغاية خلال الأفق الزمني المحدد.

في السياق ذاته، يُعد فهم وتقييم القدرة على تحمّل المخاطر جانباً بالغ الأهمية؛ إذ تختلف استجابة الأفراد لتقلبات الأسواق والخسائر المؤقتة باختلاف السمات الشخصية والموقف المالي والأهداف المرجوة. فهناك من يواصل الاستثمار ويدعم محفظته عند الهبوط، وآخرون يفضلون تقليل المخاطر أو تصفية الاستثمارات لحماية رأس المال. لذا، تظل هذه الخطوة محوراً في بناء سياسة استثمارية رشيدة تحقق التوازن بين تحقيق العائد المرغوب وإدارة المخاطر بشكل موضوعي ومدروس.



تحديد الأهداف المالية ونسبة تحمل المخاطر الاستثمارية

تُعدّ مرحلة تحديد الأهداف المالية ونسبة تحمّل المخاطر الاستثمارية من الأسس العلمية في عملية التخطيط الاستثماري. وتتطلب هذه المرحلة من المستثمر، بالتعاون مع المستشار المالي، وضع أهداف مالية واضحة وقابلة للقياس، مع تحديد الأفق الزمني المناسب لتحقيقها؛ فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون المحفظة الاستثمارية مخصصة للتقاعد بعد عدة عقود، أو لشراء منزل، أو لتحقيق هدف تعليمي.

يُرافق هذا التخطيط تقييم دقيق لنسبة تحمّل المخاطر، وهو أمر متغير يتأثر بعوامل نفسية ومالية واجتماعية، حيث تختلف استجابة الأفراد للتقلبات أو الخسائر في محافظهم الاستثمارية باختلاف شخصياتهم وأهدافهم ودوافعهم. فبعض المستثمرين يمتلكون القدرة على مواصلة الاستثمار رغم التقلبات الحادة أماً في العوائد بعيدة المدى، بينما يفضّل آخرون الاستقرار ويتعدون عن أي فرص تحمل مخاطر مرتفعة.

إن صياغة الأهداف المالية وتحديد درجة تحمّل المخاطر يساهمان في بناء سياسة استثمارية علمية تضمن اختيار الأدوات الاستثمارية الأنسب وتخصيص الأصول بشكل يتلاءم مع متطلبات واحتياجات كل مستثمر. تعتبر مرحلة تحديد الأهداف المالية ونسبة تحمّل المخاطر الاستثمارية من الركائز الأساسية لأي خطة استثمارية علمية. في هذه

توزيع الأصول الاستثمارية

توزيع الأصول الاستثمارية يمثل الركيزة العلمية في بناء المحافظ الاستثمارية المتوازنة، حيث تُوزَّع استثمارات العميل بين فئات الأصول المختلفة بحسب درجة تحمّل المخاطر والأهداف المالية. يهدف توزيع الأصول إلى تحقيق التنوع وتقليل المخاطر الإجمالية للمحفظة، وفي ذات الوقت زيادة فرص الحصول على عوائد مستقرة على المدى الطويل.

عادةً ما تختلف نسب توزيع الأصول وفقاً لمستوى تقبل المخاطر لدى المستثمر:



المستثمر منخفض المخاطر يفضل تكثيف الاستثمارات في أسواق النقد وأدوات الدخل الثابت، مع نسبة بسيطة في الأسهم لضبط مخاطره والتقلبات.

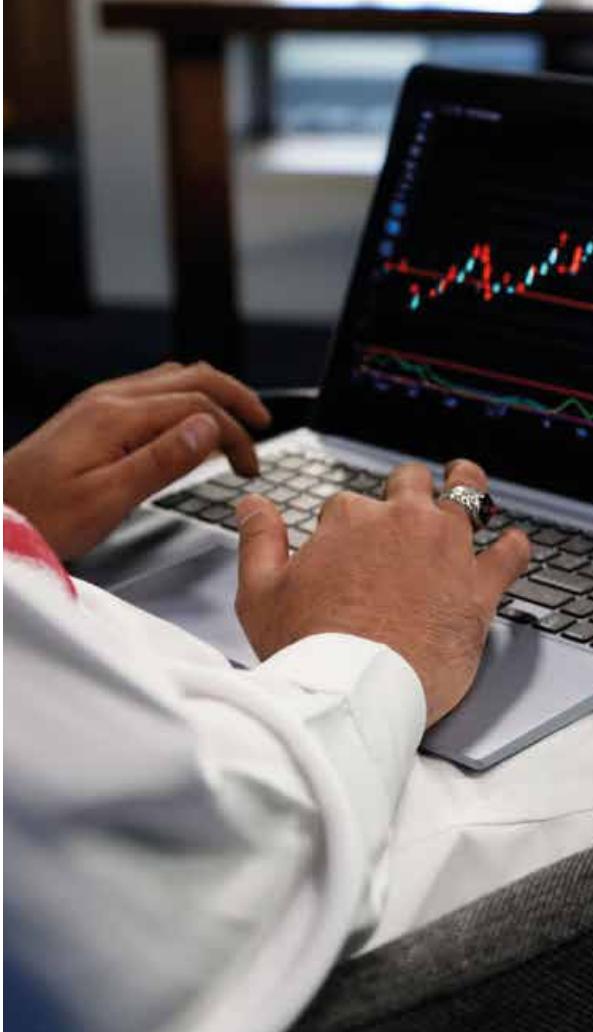


المستثمر المعتدل يتوازن بين الأسهم والدخل الثابت بحيث تكون الأسهم في حدود 40-50%، والدخل الثابت في حدود 30-40% وأسواق النقد تُمثل النسبة الأقل.



المستثمر عالي المخاطر يميل إلى تخصيص النسبة الأكبر من محفظته للأسهم ذات التذبذب العالي، قد تصل إلى 60% أو أكثر، مع تخصيص نسب أقل للدخل الثابت وأسواق النقد.

تطبيق استراتيجية توزيع الأصول يساعد على بناء محفظة تستجيب بفعالية لتغير الظروف الاقتصادية والسوقية وتُحقق أقصى درجات الأمان المالي حسب القدرة الشخصية على تقبل المخاطر.



فتح حساب استثماري مع شركة مرخصة

تعتبر مرحلة فتح حساب استثماري لدى إحدى الشركات المالية المرخصة من هيئة السوق المالية السعودية إجراءً أساسياً للحماية القانونية وضمن سلامة العمليات الاستثمارية. إذ يشترط النظام السعودي أن تكون الجهة التي تدبر الأموال وتقدم خدمات الاستثمار مرخصة رسمياً، ويجري تحديث قائمة هذه الشركات بشكل دوري على موقع الهيئة مع إظهار كافة الأنشطة والأدوار التنظيمية التي تمارسها تلك المؤسسات.

تلعب هيئة السوق المالية دوراً محورياً في توعية المستثمرين بمخاطر التعامل مع جهات غير مرخصة أو روابط احتيالية، إذ تنشر بشكل مستمر قوائم بالشركات غير المرخصة وأسماء وروابط مشابهة لأسماء مؤسسات مشهورة في المملكة، وذلك لتحذير المستثمرين من الوقوع في فخ الاحتيال المالي. وغالباً ما تتبع الشركات غير النظامية أساليب مضللة مثل تقليد أسماء وعلامات المؤسسات المحلية أو البنوك عبر تغييرات طفيفة في الروابط الإلكترونية بهدف الإيقاع بالمستثمرين.

لذا من الضروري قبل الشروع في أي عملية فتح حساب استثماري، التأكد من كون الشركة المالية مدرجة رسمياً في قائمة الشركات المرخصة المنشورة لدى الهيئة، مع مراجعة الروابط بعناية وتجنب أي تعاملات مع روابط إلكترونية غير رسمية أو مجهولة.

الاستثمار عن طريق الصناديق الاستثمارية

الصناديق الاستثمارية تُعد من أهم الأدوات المالية التي تتيح للمستثمرين، خصوصاً المبتدئين أو من لا يملكون الخبرة أو الوقت الكافي، الوصول بشكل احترافي إلى المنتجات الاستثمارية المتنوعة عبر إدارة متخصصة من قبل خبراء مؤهلين في الأسواق المالية. تعتمد الصناديق الاستثمارية على إدارة فريق محترف يقوم بتحليل ودراسة السوق، اختيار الأصول والتوزيع المناسب لها، وحضور الاجتماعات الدورية مع الشركات، مما يوفر للمستثمر خبرات وأساليب لا يستطيع تحقيقها منفرداً إلا بصعوبة أو وقت طويل.

تتنوع الصناديق الاستثمارية في السعودية وتجاوز عددها 150 صندوقاً، وتشمل صناديق الأسهم، العقار، السلع، وكذلك الصناديق متعددة الأصول التي تقدم طولاً مصممة لأي مستوى تحمل للمخاطر من العملاء (عالي، متوسط، منخفض). توفر الصناديق الاستثمارية الجاهزة توزيعات متنوعة للأصول داخل المحفظة الاستثمارية وفق استراتيجية محددة تلائم احتياجات المستثمر ومحدداته، وتساهم في تحقيق التنويع وتقليل المخاطر.

بوجه عام، يمثل الاستثمار من خلال الصناديق خياراً مثالياً لمن يريد الاستفادة من إدارة متخصصة وتحقيق أهداف متنوعة، دون الحاجة لمتابعة يومية دقيقة للأسواق أو امتلاك خبرة متقدمة.





رحلة المستثمر مع المستشار الاستثماري

تبدأ رحلة المستثمر في السوق المالية، برفقة المستشار الاستثماري، بعدة مراحل علمية متتابعة تهدف إلى تعظيم فرص تحقيق الأهداف المالية وتقليل المخاطر. عملية الإدارة تبدأ بالتخطيط المالي الشخصي، وتحديد الأهداف الاستثمارية ونسب تحمل المخاطر، سواء عبر لقاءات مباشرة أو باستخدام مستشاري الاستثمار الآلي المنتشرين الآن في معظم البنوك والشركات المالية المرخصة بالمملكة.

يلعب المستشار الاستثماري دورًا ديناميكيًا في تصميم استراتيجية المحفظة، توزيع الأصول وفق رؤية علمية للسوق، تقييم المنتجات الاستثمارية الأنسب، وإجراء مراجعات دورية للأداء، مع القدرة على التخصيص التكتيكي للأصول بما يناسب المتغيرات الاقتصادية أو احتياجات المستثمر الجديدة. يعزز وجود المستشار، سواء بشري أو رقمي، من جودة القرار الاستثماري ومرونة المحفظة أمام تقلبات السوق. وذلك عبر تحليل عميق للأسواق، تقييم مستويات تحمل المخاطر الشخصية، وتقديم المشورة الاحترافية في جميع المراحل؛ من تحديد الأهداف إلى متابعة الأداء وتحقيق أفضل النتائج الاستثمارية.

أهمية التعامل مع الشركات المرخصة



المالية صفحات تحذيرية وقوائم دورية بالشركات غير المرخصة لحماية المواطنين من عمليات النصب والاحتيال المتكررة في القطاع.

سهولة الوصول للمستثمر وطرق الاحتيال

أصبحت سهولة الوصول للمستثمر عبر الإنترنت محفوفة بمخاطر الاحتيال المالي، خاصة في الإعلانات والدعايات المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي، حول تداول العملات الرقمية أو الأصول المشفرة. تلجأ الجهات الاحتيالية إلى أساليب ترويجية ممنهجة لاستدراج المستثمرين عبر وعود عائد مرتفع وسريع، بينما غالباً ما يُحرم المستثمر من إمكانية سحب أرباحه أو حتى رأس المال بعد فترة وجيزة من الإيداع.

كذلك قد يتلقى الأشخاص اتصالات متكررة عبر الهاتف مدعين أنهم من بنوك أو شركات اتصالات شهيرة، ويطلبون منهم تسليم رموز نصية أو بيانات حساسة، ما يؤدي في كثير من الحالات إلى اختراق الحسابات أو سرقة الأموال. يحذر النظام السعودي من التعامل أو الاستثمار في العملات الرقمية أو المنتجات غير المرخصة، ويوصي بعدم الإفشاء عن أي رموز تحقق أو رسائل نصية تصل إلى الهاتف لأي جهة غير رسمية مهما كان الأسلوب أو الإدعاءات المضللة.

مخاطر الشركات الغير مرخصة

الاستثمار مع الشركات المالية المرخصة في السوق السعودي يمثل ضماناً أساسية للسلامة وحماية الحقوق المالية للمستثمرين، إذ يشهد السوق محاولات احتيال متنوعة من جهات غير مرخصة تعتمد أساليب متقدمة في التسويق الإلكتروني والاجتماعي لتضليل الأفراد. تشترط هيئة السوق المالية أن تخضع جميع الشركات التي تقدم منتجات أو خدمات استثمارية في المملكة لإجراءات ترخيص ورقابة مشددة، بما يشمل التدقيق في المنتجات المالية والتعاقدات المرتبطة بها قبل توزيعها على المستثمرين.

وتلزم الهيئة الشركات العالمية والمحلية بضرورة التسجيل الرسمي والتوافق مع الأنظمة المحلية حتى يتم السماح لها بممارسة نشاط الاستثمار، ما يضمن حماية حقوق المستثمرين في مقدمة الأولويات التنظيمية، ويمنع إدخال منتجات غير ملائمة أو شديدة المخاطرة إلى السوق بدون دراسة وتقييم وموافقة رسمية.

ولتجنب عمليات الاحتيال، يجب على المستثمر التأكد من الترخيص الرسمي للشركة المالية عبر موقع الهيئة، وتجنب التعامل مع أي جهة أو موقع إلكتروني مجهول أو غير مسجل، مع ضرورة الحذر عند متابعة الإعلانات أو الروابط على مواقع التواصل الاجتماعي. كما توفر هيئة السوق

تلتزم المؤسسات المالية المرخصة بتطبيق تدابير العناية الواجبة مع العملاء، والتحقق من هوياتهم، ومراقبة العمليات المشبوهة أو غير الاعتيادية، مع تعيين مسؤولين متخصصين للإبلاغ عن أي عمليات قد تكون مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. كذلك تمنع هذه المؤسسات فتح الحسابات المجهولة أو المرقمة أو باسم وهمي، وتطبق إجراءات تحقق مشددة خاصة مع العملاء ذوي المخاطر المرتفعة.

هذه الضوابط التنظيمية تحمي المستثمرين من الوقوع ضحايا لعمليات احتيالية قد تجعلهم متورطين دون قصد في أنشطة مالية مشبوهة أو غير قانونية، وتضمن سلامة وشرعية جميع العمليات المالية التي يجرونها عبر هذه الشركات المرخصة والمراقبة.

تعد هذه الإجراءات الوقائية ضرورية في حماية الأموال والاستثمارات، مع ضرورة الاعتماد فقط على الشركات المرخصة والمراقبة من قبل الجهات الرسمية مثل هيئة السوق المالية.

الحماية من الاحتيالات المصرفية

تتمثل إحدى أهم ميزات التعامل مع الشركات المالية المرخصة من هيئة السوق المالية في الحماية الشاملة التي توفرها من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال المصرفي. تخضع هذه الشركات لإجراءات رقابية مشددة ومتابعة دورية من قبل الهيئة لضمان تطبيق أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقديم تقارير منتظمة حول أعمالها وعملياتها المالية.



تغييرات رأس المال وتأثيرها على الشركات



مفهوم تغييرات رأس المال

جديدة أو جذب شركاء جدد. أما تخفيض رأس المال فعادة ما يكون لمعالجة الخسائر المتراكمة، أو تقليل المخاطر، أو تحسين الكفاءة المالية للشركة، ويتم التعديل وفق آلية قانونية منظمة مع ضرورة توثيق ذلك رسمياً لدى الجهات المختصة.

فهم المستثمر لهذه التعديلات ضروري لتقييم الأداء المالي للشركة واستشراف مستقبلها؛ إذ أن التغييرات في رأس المال قد تعكس إما متانة مالية تدعم خطط النمو، أو إجراءات تصحيحية في مواجهة تحديات مالية مؤقتة.

تعد التغييرات في رأس مال الشركات إحدى العمليات الحيوية المرتبطة بدورة حياة الشركة في السوق المالية. عادةً، يسجل رأس المال الأساسي في وزارة التجارة عند تأسيس الشركة، إلا أن هذا الرأس المال قد يشهد تعديلات بالزيادة أو النقصان تبعاً لتغييرات داخلية أو خارجية تؤثر على وضع الشركة.

أسباب زيادة رأس المال تشمل الحاجة إلى تمويل التوسع والنمو أو تعزيز المركز المالي للشركة لمواجهة فرص استثمارية جديدة. وقد يتم ذلك من خلال إصدار أسهم



التنظيمات المؤثرة على قرارات إعادة هيكلة رأس المال

إعادة هيكلة رأس المال في الشركات السعودية لإطار تنظيمي متكامل يصدر من عدة جهات حكومية متخصصة حسب نوع القطاع. فالشركات التجارية عموماً تعمل تحت مظلة وزارة التجارة، بينما يختص البنك المركزي بتنظيم البنوك وشركات التأمين، وتخضع الشركات المالية والاستثمارية لرقابة هيئة السوق المالية. تضع هذه الهيئات أنظمة ولوائح شاملة تغطي كافة جوانب الإدارة وهيكله رأس المال، وتلزم الشركات التابعة لها بالامتثال الكامل، ما يضمن الحوكمة السليمة ويعزز سلامة القطاع المالي ويواكب التحولات الاقتصادية في السوق السعودي.

تخضع عمليات إعادة هيكلة رأس المال في الشركات السعودية لمجموعة من الأنظمة والتنظيمات التي تصدرها جهات حكومية مختلفة حسب نوع النشاط. فالشركات التجارية بشكل عام تلتزم بأنظمة وقوانين وزارة التجارة التي تمثل الإطار التنظيمي الأساسي لجميع الشركات داخل المملكة، وتعد هذه الأنظمة حجر الزاوية في كل ما يتعلق بتعديلات رأس المال، الحوكمة، وضوابط الإدارة.

أما الشركات المالية والاستثمارية فتخضع للرقابة والإشراف من هيئة السوق المالية، التي تفرض متطلبات تنظيمية وعملياتية دقيقة على كل ما يخص التغييرات الهيكلية أو المالية، حرصاً على حماية حقوق المستثمرين وضمن الشفافية والكفاءة في السوق. أما شركات التأمين والبنوك فتابعة للبنك المركزي السعودي، الذي يضع بدوره تعليمات تفصيلية في رأس المال والامتثال ومتطلبات السيولة وقواعد إدارة المخاطر لضمان استقرار القطاع المالي والامتثال للمعايير الدولية.

إن وجود هذا التوزيع المؤسسي للرقابة والتنظيم يمنح الشركات إطاراً واضحاً للتحرك القانوني ويدعم استمرارية أعمالها مع حماية مصالح جميع الأطراف، كما يُمكنها من مواكبة التطورات الاقتصادية والإصلاحات الواسعة التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030. تخضع قرارات



آليات إعادة هيكلة رأس المال في السوق المالية السعودية

تهدف إلى تعزيز كفاءة الشركات المدرجة، وتحقيق التوازن بين متطلبات النمو وحماية حقوق المستثمرين. ويمكن تلخيص أبرز الآليات في السوق المالية السعودية فيما يلي:

تخفيض رأس المال



يقصد بتخفيض رأس المال تقليص حجم رأس المال المدرج في عقد تأسيس الشركة. ويتم ذلك عادة عبر إلغاء عدد من الأسهم القائمة، إما عن طريق شرائها من قبل الشركة وإلغائها لاحقاً، أو عبر إجراءات مباشرة لإلغاء الأسهم. وتهدف هذه العملية في الغالب إلى معالجة خسائر متراكمة أو تعديل الهيكل المالي للشركة بما يتناسب مع وضعها التشغيلي.

زيادة رأس المال



تتم زيادة رأس المال من خلال عدة وسائل، منها:

إصدار أسهم مجانية لمساهمي الشركة.



طرح أسهم حقوق أولوية تُمكن المساهمين الحاليين من شراء أسهم إضافية قبل غيرهم.



تحويل الديون أو الالتزامات المستحقة للشركة إلى حصص وأسهم داخلية، أو اعتماد آلية استحواذ تُموّل عبر إصدار أسهم جديدة.



الخيارات بين الأرباح النقدية وزيادة قيمة الأسهم



تواجه الشركات في أحيان كثيرة قراراً استراتيجياً يتعلق بتوزيع الأرباح. فقد تلجأ بعض الشركات إلى إعادة استثمار الأرباح بدلاً من توزيعها نقدياً، وذلك عبر زيادة رأس المال أو إصدار أسهم إضافية بديلة عن التوزيع النقدي. في هذه الحالة، يمتلك المستثمر خيارين:

الاحتفاظ بالأسهم الجديدة والاستفادة من زيادة القيمة طويلة الأمد.



بيع جزء من الأسهم للحصول على نقدية مباشرة.



بينما يفضل بعض المستثمرين استلام أرباح نقدية لإعادة استثمارها ذاتياً، يرى آخرون أن إعادة استثمار الأرباح داخل الشركة يتيح لها فرص نمو أكبر وتحقيق عوائد مستقبلية أعلى. ويعتمد هذا التوجه على سياسة الشركة الاستثمارية واستراتيجيتها في إدارة رأس المال.

مفاهيم الاستثمار المتقدمة



العائد على الاستثمار: المعيار الأساسي لتقييم الاستثمارات

زمنية محددة مقابل رأس المال المستثمر؟ على سبيل المثال، إذا استثمر الفرد مبلغ 100,000 أو 200,000 ريال، فإنه يتطلع لمعرفة مقدار العائد المتوقع بعد سنة أو أكثر تبعاً لأفقه الاستثماري.

يُعد العائد على الاستثمار أحد أبرز المؤشرات التي تشغل اهتمام المستثمرين، إذ يمثل المقياس الرئيسي لتقدير جدوى أي مشروع استثماري مقارنةً برأس المال المستثمر. ويتجسد هذا المفهوم في السؤال المحوري الذي يطرحه كل مستثمر: *كم ستكون العوائد المتحققة خلال فترة

المبادئ الأساسية لاتخاذ قرارات استثمارية ناجحة

إن الفهم المتين للمفاهيم الاستثمارية الأساسية يُعد شرطاً ضرورياً لاتخاذ قرارات رشيدة. ومن بين أبرز هذه المفاهيم:

ينبغي أن يستند المستثمر إلى توقعات واقعية ومنطقية للعوائد، بعيداً عن المبالغة أو الافتراضات غير المدعومة بالسوق. على سبيل المثال، طلب عائد مضمون بنسبة 7% من وديعة بنكية في الظروف الحالية أمر غير واقعي، إذ أن العوائد المرتفعة عادة ما ترتبط بمستويات أعلى من المخاطر، مثل التعامل مع بنوك خارجية ذات مخاطر اتتمانية أكبر.



العوائد المتوقعة



التنوع

وهو مبدأ أساسي يهدف إلى توزيع الاستثمارات عبر أدوات مالية وقطاعات مختلفة بهدف تقليل حجم المخاطر الكلية. فبينما لا يمكن القضاء على المخاطر تماماً، فإن التنويع يساهم في تخفيف أثرها وبالتالي يمنح الاستثمارات قدراً أكبر من الاستقرار.



العلاقة بين العائد والمخاطرة

من المبادئ الجوهرية في الاستثمار أن العائد والمخاطرة متلازمان، فلا يمكن الحصول على عائد مرتفع دون تحمل درجة من المخاطر. فقول بعض المستثمرين إنهم يرغبون في الحصول على عائد بنسبة 10% دون أي مخاطر يعكس تصوراً غير دقيق عن طبيعة أسواق المال.

في حالة غياب المخاطر تماماً، كما هو الحال في الحساب الجاري الذي لا يشهد تقلباً في القيمة، فإن العائد يكون شبه معدوم.

أما في حالة السعي وراء عوائد عالية، فإن المستثمر يواجه بالضرورة مخاطر مرتبطة بالتقلبات السعرية أو بالمخاطر الائتمانية أو السوقية.

أهمية الإدراك الواقعي لدى المستثمر

من المهم أن يتمتع المستثمر برؤية واقعية تمكنه من تقييم العوائد في ضوء مستويات المخاطر المتوقعة. إن غياب هذا الوعي يؤدي إلى خلق توقعات غير منسجمة مع طبيعة الأسواق المالية، ومن هنا تبرز أهمية الثقافة الاستثمارية، كونها أداة أساسية لتمكين المستثمر من الموازنة بين أهدافه التمويلية، ورغبته في تنمية أمواله، وتحمله للمخاطر.

النقطة الجوهرية

التركيز يجب ألا يكون على أفضل عائد لحظي أو خلال سنة واحدة فقط، بل على الملاءمة بين أهدافك الاستثمارية والصندوق الذي تختاره. فنجاح الاستثمار يقاس بالمدى الطويل وبقدرتك على بناء قيمة مالية مستدامة، لا بالمكاسب المؤقتة.

مفهوم الأوراق المالية ومستويات المخاطر

تشمل الأوراق المالية مختلف الأدوات الاستثمارية التي تمثل ملكية للمستثمر في أصل معين. فعلى سبيل المثال:

الوديعة البنكية المرتبطة بورقة مالية تعتبر شكلاً من أشكال الأوراق المالية.



العقار المملوك يمكن أيضاً أن يمثل ورقة مالية عند تداوله أو طرحه كصكوك أو وحدات استثمارية.



بشكل عام، الورقة المالية تُعبر عن حق الملكية أو المشاركة في أصل استثماري محدد.

التوقعات الواقعية للعوائد الاستثمارية

كثير من المستثمرين يسألون: ما هو أفضل صندوق استثماري؟ أو أين أجد أعلى عائد؟ والحقيقة أنه لا يوجد شيء اسمه "أفضل صندوق" بشكل مطلق. السبب أن أداء الصندوق يتقلب بشكل يومي تبعاً لحركة الأسواق. فإذا قمت بتقييم صندوق اليوم ومقارنته بعد سنة، ستكون النتائج مختلفة تماماً عن لو بدأت التقييم من الغد أو من أمس.

كيف ننظر للاستثمار في الصناديق؟

الاستثمار في الصناديق لا يشبه التجارة السريعة التي تقوم فيها بالشراء والبيع لتحقيق ربح فوري. بل هو عملية طويلة الأمد تعتمد على:

اختيار الصندوق المناسب لأهدافك الاستثمارية.

ترك الاستثمار لفترة كافية ليحقق نموه.

إعادة استثمار العوائد أو الاستمرار حتى تتضاعف قيمة الأصول.

مثال توضيحي للمخاطر

عندما تكون التوقعات لسهم ما أن يتحرك بين -2% و +2% فهذا يعني نطاق تذبذب مقداره 4%. بينما إذا كانت التوقعات لسهم آخر تبدأ من +5% حتى +20%، فإن نطاق التذبذب هنا يبلغ 15%، وهذا يدل على مستوى مخاطرة أعلى. المهم أن حجم التذبذب — فقط احتمال الخسارة — هو ما يحدد مستوى المخاطرة.



العلاقة بين الأوراق المالية والمخاطر

لكل ورقة مالية مستوى مخاطرة يعكس في درجة التذبذب السعري:

الودائع البنكية وأدوات أسواق النقد

غالباً ما تكون مستقرة ولا تتذبذب قيمتها بشكل ملحوظ، مما يجعل مستوى مخاطرتها منخفضة.

الأسهم

تختلف في درجة المخاطر، فبعضها يتذبذب بنسبة بسيطة (1-5% شهرياً)، بينما هناك أسهم أخرى قد ترتفع بنسبة 40% أو تهبط بنسبة 20% في الشهر. هذا التذبذب الكبير يعني مخاطرة أعلى بالمقارنة مع الأسهم الأقل تذبذباً.

أهمية الوعي بالمخاطر في بناء المحفظة

فهم هذه المفاهيم يساعد المستثمر على:



بناء محفظة أكثر استقراراً
قادرة على تحقيق
أهداف استثمارية
طويلة الأمد.



التكيف مع تقلبات
السوق من خلال موازنة
العائد المتوقع مع
مستوى المخاطر.



تنويع المحفظة عبر توزيع
الاستثمارات على أصول
وأوراق مالية مختلفة.

التكيف مع ظروف السوق المتغيرة

الاستثمارية بشكل مباشر. على سبيل المثال، المستثمر الذي دخل السوق في بداية العام الماضي قد استفاد من نسب فائدة مرتفعة وصلت إلى 6% أو 6.5%، بينما في الفترة الحالية انخفضت تلك النسب إلى 5% أو أقل.

تختلف الأسواق المالية باختلاف الفترات والظروف الاقتصادية. فبعض المنتجات أو القطاعات تشهد نمواً في مواسم معينة (مثل زيادة المبيعات في الصيف) بينما تتراجع في مواسم أخرى. كذلك، تؤثر أسعار الفائدة في العوائد



دور الصناديق الاستثمارية

ليس مطلوباً من كل مستثمر أن يدرس بنفسه طبيعة كل قطاع أو يتابع أي الأسواق أفضل. فالصناديق الاستثمارية تقوم بإدارة هذه القرارات بشكل احترافي، حيث يحدد مدير الصندوق:



القطاعات التي يُفضل الاستثمار فيها حالياً.



الأصول الدفاعية مقابل الأصول النشطة.



الدول أو الأسواق الأنسب للاستثمار حسب الظروف العالمية.

وبذلك يحصل المستثمر على إدارة متكاملة تساعد على تنويع محفظته والتكيف مع تغيرات الاقتصاد من دون الحاجة إلى متابعة تفصيلية يومية لتقلبات السوق.

معنى تغير أسعار الفائدة

عندما تنخفض أسعار الفائدة، فإن بعض الأصول البديلة تبدأ قيمتها بالارتفاع لتعويض التغير. من بين هذه الأصول الاستثمارات ذات الدخل الثابت، التي تصبح أكثر جاذبية مع انخفاض العوائد من الفائدة البنكية.

القطاعات الدفاعية

في حين أن بعض القطاعات شديدة التأثر بتقلبات السوق وأسعار الفائدة، هناك قطاعات أخرى تُعرف بأنها قطاعات دفاعية، لأنها أقل عرضة للتقلب. من أبرز هذه القطاعات:

قطاع الطاقة



الحاجة إلى الكهرباء أو الوقود تظل قائمة بغض النظر عن وضع السوق.

القطاع الصحي



الطلب على الخدمات الصحية ثابت، لأن العلاج ضرورة لا تتأثر بالعودة أو الهبوط الاقتصادي.

هذه القطاعات عادة ما تمنح المحافظ الاستثمارية قدرًا أكبر من الاستقرار في فترات التقلب.

تحقيق الأهداف المتنوعة

من الأساسيات في مفهوم العائد على الاستثمار أن تكون الأهداف الاستثمارية محددة وواضحة. فالمستثمر يحتاج منذ البداية إلى معرفة ما الذي يسعى لتحقيقه:



حماية أمواله والحفاظ
على قيمتها من التضخم؟



الحصول على دخل دوري
ومستثمر؟



هل هو زيادة رأس المال
على المدى الطويل؟

كما أن من المهم أن تكون توقعات العائد واقعية وقريبة من الواقع، فلا يضع المستثمر آمالاً غير مدروسة تتجاوز ما يمكن للسوق أن يقدمه فعلياً. النجاح الاستثماري يتحقق عندما يتطابق العائد المحقق مع التوقعات المدروسة والمبنية على أسس صحيحة.

أهمية الثقافة الاستثمارية الواعية

اليوم أصبح الوصول إلى المعلومات أسهل من أي وقت مضى. حيث توفر هيئة السوق المالية كتيبات ودلائل مبسطة مناسبة لمختلف الفئات العمرية، بدءاً من طلاب المدارس وحتى الشباب الجامعي. هذه المبادرات تهدف إلى بناء جيل واعٍ قادر على التعامل مع الأدوات الاستثمارية بمسؤولية وكفاءة.

تؤكد هيئة السوق المالية ورؤية المملكة 2030، إلى جانب جميع مؤسسات القطاع الاستثماري، على أهمية نشر الثقافة المالية والاستثمارية. فوعي المستثمر هو خط الدفاع الأول الذي يمكنه من اتخاذ قرارات رشيدة، وتقليل المخاطر، وتنمية مدخراته بطريقة آمنة.

انفتاح السوق السعودي

مع ازدياد انفتاح السوق المالية السعودية على المستثمرين الدوليين، تزداد أهمية رفع مستوى الثقافة الاستثمارية محلياً. فالمستثمر السعودي والمقيم معاً أمام فرصة للاستفادة من التطور والنمو في الاقتصاد الوطني، مع مراعاة الأسس الصحيحة للاستثمار التي تحقق الاستفادة والنمو للأفراد والمجتمع على حد سواء.



العائد على الاستثمار والتوقعات الواقعية



أهمية العائد على الاستثمار في اتخاذ القرارات

يُعد العائد على الاستثمار واحداً من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قراراتهم. فالسؤال الأساسي دائماً هو:

إذا استثمرت مائة ألف ريال، كم سيكُون العائد المتوقع؟ 5%؟ 10%؟ 20%؟

بحث المستثمر عن هذه النسبة ضروري، لأنها تساعد على مقارنة فرص الاستثمار المختلفة واتخاذ القرار الأنسب لأهدافه

مقارنة العوائد وتقييم المخاطر

عند المفاضلة بين استثمارات تحقق عوائد متفاوتة (مثلاً: مشروع يحقق 10% وآخر 20% أو 30%)، يجب الانتباه أن زيادة العائد غالباً ما تعني زيادة المخاطر. العروض غير الواقعية يجب التعامل معها بحذر، فهي قد تنطوي على مخاطر غير واضحة أو مشاكل خفية.

سؤال مهم قبل القرار

بدلاً من البحث الدائم عن أعلى عائد فقط، يجب على المستثمر أن يسأل:

"ما هي الأصول أو الأدوات الاستثمارية المناسبة لهذا العائد؟ وما هو العائد المتوقع عادة في كل فئة من هذه الأصول؟"

فالفهم الجيد لطبيعة الأصول وعوائدها النمطية يساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر أماناً وواقعية.

مخاطر التوقعات غير الواقعية

من المهم جداً أن يكون المستثمر حذراً عند سماع وعود بتحقيق عوائد عالية جداً، مثل عائد شهري بنسبة 10% أو سنوي بنسبة 80%، إذ أن هذه العروض عادة ما تشير إلى مخاطر عالية جداً أو قد تكون مؤشراً على وجود عمليات احتيالية.

نقاط يجب الانتباه لها:



العوائد الطبيعية لأسواق الأسهم أو الصناديق الاستثمارية غالباً تكون سنوية وتقل كثيراً عن هذه الأرقام الخيالية.



يجب على المستثمر أن يقوم بدراسة تفصيلية لأي فرصة تعرض عليه، والتأكد من جميع التفاصيل والأطراف المشاركين في الاستثمار.



لا يوجد استثمار مشروع وآمن يعطي 10% شهرياً أو يضاعف رأس المال خلال سنة بشكل مضمون.

كثير من المحتالين عبر مواقع التواصل الاجتماعي والإعلانات المجهولة يستغلون قلة خبرة بعض الناس بوعدهم بعوائد ضخمة وغير واقعية (مثلاً: 50% أو 100% سنوياً). ينبغي الحذر الشديد والانتباه قبل اتخاذ أي خطوة استثمارية والتحقق من مصداقية الجهة أو الشركة بشكل كامل.

قاعدة ذهبية

ركز دائماً على أن يكون العائد واقعي ومتناسباً مع نوع الورقة المالية أو الأصل الاستثماري الذي تستثمر فيه. العروض المغرية جداً غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع ومرتفعة المخاطر أو مصادر احتيالية.

نصيحة أساسية

إذا قُدم لك عرض استثماري يدّعي "عدم وجود مخاطر"، يجب أن تكون حذراً جداً، فهذه علامة غير واقعية. دائماً اربط أي عائد محتمل بمستوى المخاطر الخاص به، ولا تتردد في الاستفسار ودراسة ظروف السوق جيداً قبل اتخاذ أي قرار استثماري.



العائد والمخاطر المصاحبة

كل استثمار يحمل معه نوعاً من المخاطر مقابل العائد المتوقع، ولا يوجد استثمار يحقق عائداً بلا أي مخاطر. كثيرون يطلبون "استثمار بلا مخاطر"، وهذا أمر غير ممكن لأن كل فرصة استثمارية لها مستوى معين من المخاطر حتى في أكثر الأصول أماناً.

أنواع المخاطر الاستثمارية

1 المخاطر المنتظمة

هي مخاطر عامة مرتبطة بالسوق ككل، مثل التقلبات الاقتصادية، الحروب، العقوبات، أو تغييرات كبيرة في أسعار الفائدة. هذه المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليلها مهما كانت إدارة المحفظة أو نوع الاستثمار. مثال: شركة تستثمر وتخطط للتمويل العقاري وفجأة ترتفع أسعار الفائدة بشكل غير متوقع مما يؤثر على عوائد الاستثمار.

2 المخاطر غير المنتظمة

هي مخاطر خاصة بشركة معينة أو قطاع محدد، ويمكن تقليلها عبر التنويع في المحفظة الاستثمارية.

المنتجات الاستثمارية في السوق السعودي



الصكوك والسندات



أدوات للدخل الثابت تمنح عوائد دورية وتحمل مخاطرة أقل من الأسهم غالباً.

الصناديق الاستثمارية



تشمل صناديق الأسهم، صناديق الصكوك والسندات، الصناديق العقارية المتداولة وصناديق الاستثمار المتنوعة التي توفر التنوع وتقليل المخاطر.

الاستثمارات العقارية



تمثل أولى المنتجات الاستثمارية التاريخية ولا تزال تحظى باهتمام شريحة واسعة من المستثمرين.

تطور السوق المالية السعودية

السوق السعودي اليوم يوفر للمستثمرين مجموعة واسعة من المنتجات الاستثمارية تشمل الأسهم، الصكوك والسندات، الصناديق الاستثمارية، ومنتجات أخرى متنوعة. بدأ الاستثمار في السوق السعودي في العقار، لكنه أصبح اليوم سوقاً متطوراً

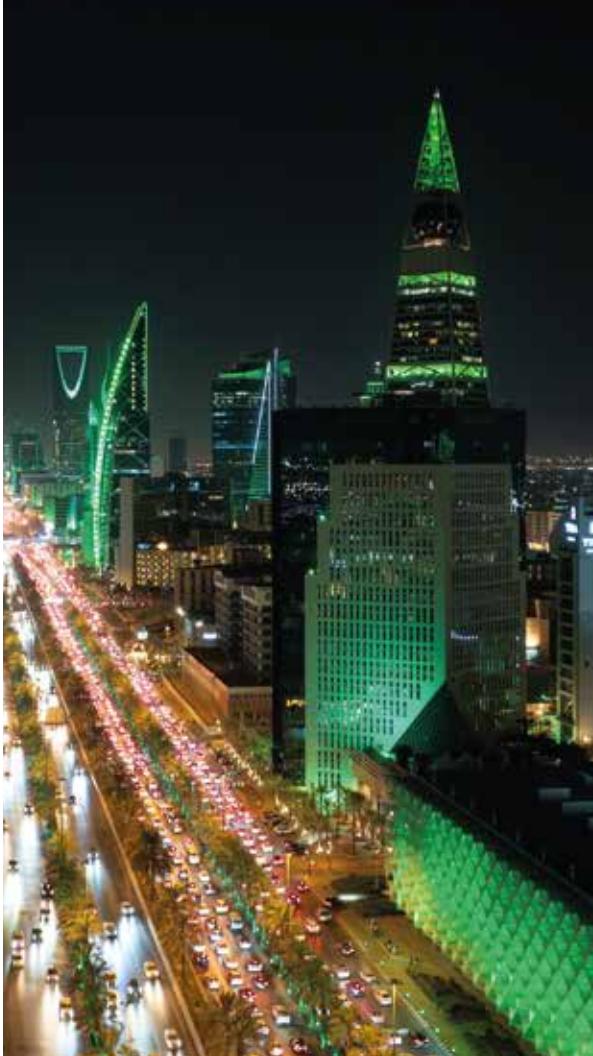
حيث بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق المالي الرئيسي إلى أكثر من 259 شركة في أغسطس 2025 وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتبلغ حوالي 8.78 تريليون ريال سعودي في أغسطس 2025 وهو حجم كبير يضع المملكة ضمن أكبر الأسواق في المنطقة

أبرز منتجات الاستثمار في السوق السعودي

الأسهم



تمثل ملكية في شركات مدرجة وتتوفر عبر منصة تداول السعودية، مع إمكانية الاستثمار في قطاعات متنوعة مثل الطاقة، المواد الأساسية، البنوك، التكنولوجيا، وغيرها.



الهيكل القطاعي للسوق

السوق الرئيسي يضم شركات موزعة على أكثر من 23 قطاعاً اقتصادياً.



تتنوع القطاعات بين الطاقة، الصناعة، المصارف والخدمات المالية، التكنولوجيا، والرعاية الصحية مما يمنح المستثمرين خيارات واسعة لتنويع محافظهم الاستثمارية.



مؤشرات السوق السعودي

القيمة السوقية للأسهم بنهاية الربع الأول 2025: حوالي 9.9 تريليون ريال (2.64 تريليون دولار) (حسب التقرير الإحصائي الربع الأول 2025 الصادر من تداول السعودية).



عدد الشركات المدرجة في السوق الرئيسي يزيد عن 247 شركة تغطي معظم القطاعات الاقتصادية المهمة.



هذه المعطيات تبرز التطور الكبير للسوق المالية السعودية وتنوع المنتجات الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين المحليين والدوليين.

أهمية حجم السوق وتنوع الشركات

السيولة والحوكمة والشفافية التنظيمية. كما يعتبر حجم السوق الكبير دلالةً على وجود سوق فعال قادر على استيعاب استثمارات ضخمة ودعم عمليات التداول بوتيرة عالية ومتنوعة.

ومع فتح السوق لاستثمارات الأجنبي ورفع معايير الإفصاح التنظيمية، يشهد السوق السعودي تدفقاً متزايداً لرؤوس أموال عالمية، ما يساهم في زيادة معدلات التنافسية، توسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير البنية التحتية التشريعية للسوق. يعكس هذا الواقع، وفقاً لمعايير هيئة السوق المالية السعودية، أهمية وجود تركيبة قوية ومتنوعة في الشركات والقطاعات بهدف بناء منظومة استثمارية متوازنة تُمكنَّ المستثمر من إدارة المخاطر وتحقيق العائد المستدام بما يتفق مع قواعد الاستثمار الرشيد.

يعد اتساع قاعدة الشركات المُدرجة وتنوع القطاعات الاقتصادية في السوق المالية السعودية إحدى الركائز الاستراتيجية لتعزيز كفاءة السوق والارتقاء بجاذبيته الاستثمارية على المستوى المحلي والدولي. يُشير ذلك إلى تنوع الأدوات المالية المتاحة وتعدد الخيارات الاستثمارية أمام المستثمرين الأفراد والمؤسسات، بما يساهم في تحقيق مبدأ إدارة المخاطر من خلال تنوع المحفظة الاستثمارية وتقليل التركيز على فئة واحدة من الأصول أو قطاع بعينه.

يمثل وجود شركات قيادية ذات رسمة سوقية مرتفعة، مؤشراً على قوة السوق المالي السعودي وعمقه، الأمر الذي يعزز ثقة المستثمرين، ويساهم في رفع معدلات



هدف قصير الأجل (سنة واحدة)

إذا كان لدى المستثمر مبلغ 100 ألف ريال ويرغب بالحفاظ عليه أو بتحقيق عائد ثابت دون تحمل مخاطر عالية، فمن الأفضل وضع المبلغ في وديعة بنكية أو في صناديق أسواق النقد أو السندات قصيرة الأجل، متوقع أن يحقق عائد بين 4% إلى 5% خلال السنة وبمخاطر منخفضة جدًا. هذه المنتجات تناسب من يحتاج المبلغ بعد مدة قصيرة (مثل الزواج أو شراء أصل).

هدف متوسط أو طويل الأجل (أكثر من سنتين)

يمكن النظر في الاستثمار في صناديق الأسهم أو العقارات أو حتى الاستثمار المباشر في الأسهم القيادية، خاصة إذا كانت هناك رغبة في تحقيق نمو أعلى للمبلغ على مدى سنوات. هذه الخيارات أكثر تقلبًا، لكن مع الوقت يمكن امتصاص تقلبات السوق وتحقيق نمو جيد لرأس المال.

مستثمر يتحمل المخاطر العالية

من يملك استعدادًا لتحمل التقلبات الكبيرة بهدف تحقيق أرباح أعلى قد يستثمر في الأسهم الفردية ذات النمو العالي أو في العقارات الديناميكية أو حتى في بعض القطاعات الجديدة مثل التقنية أو الطاقة المتجددة، وأن يوزع استثماراته بين عدة أصول لتقليل أثر الخسارة في حال انخفاض أداء قطاع بعينه.

تنوع المنتجات الاستثمارية المتاحة

تنوع المنتجات الاستثمارية المتاحة في السوق المالية السعودية يمثل عاملًا محوريًا في تعزيز كفاءة إدارة المحافظ الاستثمارية وتحقيق الأهداف المالية للمستثمرين. يشمل هذا التنوع طيفًا واسعًا من الأصول والأدوات المالية.

منهجية بناء المحفظة الاستثمارية

يعتمد تنوع المحفظة الاستثمارية على توزيع رأس المال بين عدة منتجات وفقًا للعوائد المستهدفة ومستوى المخاطرة المقبول لكل مستثمر. معرفة خصائص كل منتج، ونسبة التذبذب، والعائد المتوقع، عامل أساسي في اتخاذ القرار. كل مستثمر يقوم بمواءمة توزيع الأصول بناءً على أهدافه: النمو الرأسمالي، تحقيق دخل ثابت، أو تقليل المخاطر.

هذا التنوع في المنتجات المالية يمكن المستثمرين من بناء محافظ متوازنة تتكيف مع تقلبات السوق وتحقق أهدافهم المالية والاستثمارية بفاعلية.

أمثلة عملية لاختيار المنتجات المناسبة

لتوضيح كيفية اختيار المنتج الاستثماري الأنسب عمليًا، نقدم عدة أمثلة واقعية تساعد المستثمر المبتدئ في السعودية على اتخاذ القرار المناسب حسب احتياجاته:

❖ خلاصة توجيهية

اختيار المنتج الاستثماري يجب أن يعتمد على الفترة الزمنية، وحجم المخاطر التي يقبلها المستثمر، ومدى حاجته للمبلغ مستقبلاً. التعمّل الواعي مع المنتجات وتقسيم المحفظة بين أدوات آمنة وأخرى عالية النمو يصنع استثماراً أكثر توازناً وفعالية.

الاستفادة من الخدمات الاستشارية المالية

الاستفادة من الخدمات الاستشارية المالية تعد من الممارسات الأساسية لأي مستثمر يرغب في تحقيق أهدافه بكفاءة وتقليل المخاطر المرتبطة بقراراته الاستثمارية. الإلمام بأنواع المنتجات الاستثمارية، وفهم خصائص الأصول المختلفة، ومعرفة المخاطر والعوائد وآليات الاستثمار (سواء عبر الاستثمار المباشر أو من خلال صناديق استثمارية)، يمكّن المستثمر من الحوار بفعالية مع المستشار المالي ومناقشة المقترحات بوعي.

كيف تعزز المعرفة الاستثمارية جودة الاستشارة المالية؟



من الضروري أن يسأل المستثمر مستشاره عن تحيله للقطاعات الاستثمارية (هل تشير التوقعات إلى نمو سوق الأسهم؟ أو ارتفاع أو انخفاض في أسعار الطاقة؟) إضافة إلى أسباب اقتراح توزيع الأصول أو اختيار توقيت الاستثمار.



المستثمر الذي يتفاعل مع مستشاره بالنقاش والتحليل يسهم في بناء خطة استثمارية مصممة بدقة تتناسب مع أهدافه ودرجة تحمله للمخاطر، بدلاً من الاعتماد الكلي غير النشط على المستشار في اتخاذ جميع القرارات.



عندما يكون لدى المستثمر دراية بالمنتجات الاستثمارية يصبح قادراً على توجيه الأسئلة الدقيقة للمستشار حول سبب توصية منتج معين أو تفضيل أصل استثماري على آخر، وبإستطاعة تحليل التوصيات وتفهم إمكانيات السوق والفرص المتاحة.

الفائدة العملية من الاستشارات المالية

تحديث الاستراتيجية كلما لزم الأمر استجابة لتغيرات السوق أو ظروف المستثمر الشخصية. الاستفادة من الخدمات الاستشارية المالية تعتبر خطوة مهمة لتحسين كفاءة قرارات المستثمر وتعزيز فرص تحقيق الأهداف المالية. عندما يصبح المستثمر على دراية بأساسيات المنتجات الاستثمارية والمخاطر والعوائد المتوقعة وطرق الاستثمار، يصبح الحوار مع المستشار المالي أكثر إنتاجية ووضوحاً.

تتمثل الاستفادة المثلى عندما يتمكن المستثمر - بفضل وعيه بأساسيات الاستثمار - من فهم الخطة المالية، وتقييم ملاءمة المقترحات لظروفه وتطلعاته، ومتابعة أي تعديلات تقتضيها تطورات السوق أو تغير أهدافه المالية.

اعتماد هذا النهج يحقق ثلاثة مكاسب رئيسية: اتخاذ قرارات مدروسة، تقليل المخاطر، وبناء علاقة متكاملة مع مستشار استثماري محترف تحقق أعلى درجات الاستفادة وتضمن

مزايا المعرفة الاستثمارية عند الاستعانة بمستشار مالي



تؤدي إلى استشارة مالية أكثر تخصيصاً وفعالية حيث يتم بناء خطة استثمارية واقعية تأخذ في الحسبان أهداف وأولويات المستثمر.



تساعد المستثمر على تحليل المقترحات الاستشارية وفهم مدى مناسبتها لأهدافه وقدرته على تحمل المخاطر بدلاً من الاكتفاء بإعطاء المستشار كامل الصلاحيات دون متابعة أو مناقشة القرار.



تمكن المستثمر من طرح الأسئلة الصحيحة حول أسباب توصية المستشار بمنتج أو أصل معين، مثل: "لماذا توصي بهذه الأصول؟"، و"ما هو توقعك للقطاعات أو الأسواق؟"

نصيحة هامة

هذا التعاون الواعي بين المستثمر والمستشار الاستثماري يمهّد لتحقيق نتائج طويلة الأمد ويقلل من مخاطر اتخاذ قرارات غير مدروسة أو غير متوائمة مع الأهداف الشخصية.

من المهم أن يدخل المستثمر في نقاش فعال مع مستشاره المالي، وألا يعتمد كلياً على رأي المستشار بل يستفسر ويفهم أبعاد وتوقعات كل منتج أو قرار حتى تعكس الخطة الاستثمارية توجهاته وتوقعاته بوضوح.

تقييم منتجات الاستثمار



مفهوم تقييم المنتجات الاستثمارية

تقييم المنتجات الاستثمارية هو إجراء تحليلي منهجي يُستخدم لتقدير مدى ملاءمة الأدوات المالية المطروحة (كأسهم، والسندات، والصناديق، والودائع) لأهداف المستثمر الشخصية ولمستوى تحمّله للمخاطر. يساهم هذا التقييم في اتخاذ قرارات استثمارية مبنية على أسس علمية، عوضًا عن الانسياق وراء المشاعر أو التقييمات الحدسية، وذلك من خلال دراسة العوائد المتوقعة، والمخاطر المصاحبة، وخصائص كل منتج.

خطوات ومرتكزات تقييم المنتجات الاستثمارية



المعايير المالية النوعية والكمية

يُستخدم عادة مؤشرات مثل نسبة شارب، وحساب الانحراف المعياري، ودراسة الأداء السابق للمنتج أو الأداة الاستثمارية ضمن فترات زمنية مختلفة.



مقارنة أهداف المستثمر

يختلف التقييم بحسب ما إذا كان هدف المستثمر تحقيق نمو رأسمالي سريع، أو الحصول على دخل ثابت، أو الحفاظ على رأس المال.



تحليل المخاطر والتذبذب

تتم مراجعة مستوى المخاطر المرتبطة بالمنتج، سواء كانت مخاطر سوقية (تقلبات الأسعار) أو مخاطر ائتمانية أو مخاطر سيولة.



تحليل العائد المتوقع

يقوم المستثمر بحساب العائد السنوي أو الإجمالي المتوقع عند الاستثمار في المنتج الجديد، مع مقارنة ذلك بالعوائد المتاحة من المنتجات البديلة.

يعتمد نجاح عملية التقييم إلى حد كبير على قدرة المستثمر على تقدير عوائد الاستثمار المستقبلية بشكل واقعي وفهم جوانب المخاطرة، إضافة إلى المقارنة المنهجية بين الأدوات المالية المختلفة قبل اتخاذ القرار النهائي.

معايير تقييم المنتجات الاستثمارية

معايير تقييم المنتجات الاستثمارية تُمثل الأساس العلمي الذي يعتمد عليه المستثمرون لاتخاذ قرارات رشيدة. تتنوع هذه المعايير وتُستخدم بشكل متكامل لتحليل خصائص الأدوات المالية، قياس مستويات المخاطر، وتحسين كفاءة المحفظة الاستثمارية.

المعيار	الوصف
العائد المتوقع	يمثل النسبة أو القيمة المالية التي يتوقع المستثمر تحقيقها، ويُعد من أكثر المؤشرات محورية في القرار الاستثماري. من الضروري الاعتماد على توقعات واقعية (على سبيل المثال، الأسهم غالباً تحقق عوائد سنوية وليست شهرية).
مستوى المخاطر	يُعبّر عنه بالتذبذبات في أسعار الأصل الاستثماري. كلما زاد التذبذب، ارتفعت المخاطر. تقييم المخاطر يشمل أيضاً تحليل الظروف الاقتصادية، والتقلبات السوقية.
السيولة	مدى سهولة تحويل الاستثمار إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة. المنتجات مثل الأسهم المدرجة وصناديق السوق النقدي تتمتع بسيولة مرتفعة مقارنة بالعقارات أو الاستثمارات الخاصة.
الشفافية والإفصاح	تعكس مدى وضوح المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والمعلومات التشغيلية للمنتج أو الشركة، وهو ما يساهم في تقييم أدائها بشكل موضوعي.
الرسوم والتكاليف	تشمل رسوم الإدارة، العمولات، وتكاليف الخدمات المرتبطة بالمنتج الاستثماري والتي تؤثر في العائد الصافي المحقق للمستثمر.

أمثلة تطبيقية لتقييم المنتجات الاستثمارية

المثال الأول: المقارنة بين وديعة بنكية وصندوق استثماري

يمكن تقييم الخيارين الاستثماريين من خلال عدة مؤشرات مالية رئيسية:

المنتج	العائد السنوي المتوقع	مستوى المخاطر	السيولة
وديعة بنكية	4%	منخفضة جداً	متوسطة
صندوق أسهم	10% (تقديري)	متوسطة إلى عالية	مرتفعة جداً

يستند القرار الاستثماري في هذا السياق إلى توافق المنتج مع أهداف المستثمر ودرجة تحمله للمخاطر؛ حيث تمثل الوديعة البنكية خياراً للمحافظين الباحثين عن استقرار رأس المال، بينما يوفر صندوق الأسهم فرصاً أعلى للنمو مصحوبة بتقلبات السوق.

المثال الثاني: المعايير المهنية لتقييم سهم شركة مدرجة

عند أخذ قرار الاستثمار في أسهم شركة معينة، يوصى بتحليل شامل يشمل العناصر التالية:

قيمة السهم الحالية بالمقارنة مع الشركات المماثلة (مؤشرات القياس مثل المكرر الربحي ومؤشر القيمة الدفترية).

التوقعات المستقبالية للقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه الشركة، ومدى تأثرها بالمتغيرات السوقية.

جودة وكفاءة الإدارة الاستراتيجية للشركة.

الحصة السوقية وموقع الشركة التنافسي ضمن القطاع.

الأداء المالي للشركة بما يتضمن تحليل القوائم المالية ونسب الربحية.

تعزز هذه المنهجية من قدرة المستثمر على اتخاذ قرارات قائمة على أسس تحليلية وموضوعية، وتدعم الاستدامة المالية لمحفظته الاستثمارية على المدى المتوسط والطويل.

تقييم المخاطر وإدارتها



مفهوم المخاطر الاستثمارية

المخاطر الاستثمارية تُعرّف بأنها مدى التقلبات التي يتعرض لها الأصل المالي، وهي لا تعني بالضرورة خسارة مباشرة، بل انعكاس اختلالات وتغيرات في قيمة الاستثمار عبر الزمن. من المستحيل وجود استثمار يحقق عائداً دون أي نوع من المخاطر، إذ أن جميع الأدوات الاستثمارية مرتبطة بدرجات متفاوتة من عدم اليقين.

أنواع المخاطر الاستثمارية

المخاطر المنتظمة

هذه المخاطر ترتبط بالسوق والاستثمار ككل ولا يمكن التحكم بها أو تقليلها عبر التنويع، وتنتج عن عوامل خارجية واسعة النطاق مثل:

مخاطر السوق

وتتعلق بالتقلبات العامة في الأسواق المالية، مثل حالات انهيار الأسواق أو الأزمات المالية العالمية.

المخاطر السياسية

مثل الحروب والعقوبات الاقتصادية وتغيير السياسات الحكومية أو التشريعات.

المخاطر الاقتصادية

كالتضخم وتغيرات أسعار الفائدة والركود الاقتصادي.

هذه المخاطر تصيب جميع المستثمرين والأصول تقريباً ولا يمكن الحماية منها إلا بقدر محدود عبر استراتيجيات عامة مثل توزيع الأصول دولياً.

المخاطر غير المنتظمة

هي مخاطر خاصة بشركة أو قطاع معين، ويمكن تقليلها عبر التنوع في المحفظة المالية.

مخاطر التشغيل

مشكلات الإنتاج أو الأعطال أو سلسلة التوريد.

مخاطر القطاع

كالتحولات التكنولوجية، وتغير الطلب، وزيادة المنافسة.

مخاطر الشركة

مثل سوء الإدارة، أو ضعف الأداء المالي، أو فقدان عميل أساسي.

من خلال توزيع الاستثمار على شركات وقطاعات متعددة، يصبح بالإمكان تخفيف أثر المخاطر غير المنتظمة على المحفظة الاستثمارية.

فهم هذين النوعين من المخاطر يمكّن المستثمر من تطبيق منهجيات إدارة المخاطر وتخصيص الأصول وفق أهدافه ومستوى تحمله للمخاطر، مما يؤدي إلى قرارات استثمارية أكثر عقلانية واستدامة.



تطورات منتجات السوق المالية السعودي



نظرة عامة على تطور السوق المالية السعودية

شهدت السوق المالية السعودية تطورًا تدريجيًا ملحوظًا منذ نشأتها، حيث بدأت تاريخيًا كمجال للاستثمار العقاري والشركات الوطنية، ثم تحولت تدريجيًا إلى سوق منظمة للأسهم والسندات. في بداياتها، كان معظم النشاط الاستثماري السعودي محصورًا في قطاع العقار والشركات المساهمة المحدودة، بحلول عام 2025، بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق المالي الرئيسي إلى أكثر من 259 شركة في أغسطس 2025، وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة لتبلغ حوالي 8.78 تريليون ريال سعودي في أغسطس 2025 مما يجعل السوق السعودي أحد أكبر أسواق المنطقة وأكثرها تنوعًا من حيث الأدوات الاستثمارية والشركات القيادية في قطاعات مثل الطاقة، البتروكيماويات، البنوك، والاتصالات.

يعكس هذا النمو التاريخي قوة البنية التشريعية والتقنية للسوق السعودية ودورها المحوري في تجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، كما ساهمت الجهود التنظيمية والتقنية في تعزيز شفافية السوق وجذب المستثمرين المحليين والدوليين.

التطورات الحديثة في السوق المالية السعودية

شهدت السوق المالية السعودية في الأعوام الأخيرة مجموعة من التحولات الجوهرية الهادفة لتعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية، وتنويع الأدوات المالية، وتوفير الطول التمويلية المتقدمة بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

برنامج تطوير القطاع المالي

أطلقت المملكة برنامج تطوير القطاع المالي كأحد برامج تحقيق رؤية 2030، ويهدف إلى زيادة عمق السوق وتعزيز تنوع مصادر التمويل، وتوسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير أسواق رأس المال على المستويات المحلية والدولية. وقد أدى البرنامج إلى تحديث أنظمة التداول، تسهيل إدراج الشركات الأجنبية والمحلية، وتحسين آليات الإفصاح والشفافية.

إطلاق السوق الموازي "نمو"

يعد السوق الموازي "نمو" منصة استراتيجية مصممة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات معدلات النمو المرتفعة. يتميز هذا السوق بمتطلبات إدراج مرنة مقارنة بالسوق الرئيسي وتسهيلات أكبر في متطلبات الإفصاح والحوكمة مما يتيح فرصاً استثمارية متنوعة للمستثمرين الراغبين في المشاركة في مراحل النمو المبكرة لهذه الشركات.

الانضمام إلى مؤشرات الأسواق العالمية

أفضى إدراج السوق المالية السعودية في مؤشرات مثل MSCI و FTSE العالمية إلى تدفقات نقدية أجنبية كبرى، وزيادة عمق وسيولة السوق. كرس هذا الانضمام التوجهات الدولية نحو السوق السعودي، وأسهم في رفع مستويات الحوكمة والتنظيم والمعايير المهنية والتشغيلية المعتمدة في الأسواق المتقدمة.

إدراج شركة أرامكو السعودية

مثل إدراج أرامكو السعودية في السوق المالية في عام 2019 حدثاً تاريخياً، إذ ساهم في رفع القيمة السوقية للسوق السعودي ليصبح أحد أكبر الأسواق على مستوى المنطقة والعالم. وقد عزز هذا الإدراج مكانة تداول السعودية كوجهة عالمية لرؤوس الأموال الكبرى والمؤسسات الاستثمارية الدولية.

تجسد هذه التطورات مستوى النضج الذي وصل إليه القطاع المالي السعودي، وترسخ قدرته على جذب الاستثمارات المتنوعة ودعم الشركات في مراحل النمو، وضمان استمرارية هيكل اقتصادي متطور يدعم التنمية المستدامة في المملكة.

المنتجات الجديدة والمبتكرة

شهدت السوق المالية السعودية توسعاً ملموساً في طرح منتجات استثمارية تتسم بالابتكار وتلبية احتياجات المستثمرين بمختلف توجهاتهم، وتتوسع هذه المنتجات كما يلي:

منصات التداول الرقمية

ظهرت منصات تداول رقمية متطورة ومُرخصة توفر خيارات متعددة للمستثمرين، وتتميز بما يلي:



واجهات استخدام بسيطة وسهلة للمستثمرين من مختلف الفئات.



أدوات تحليل مالي متقدمة لمراقبة الأسواق، ضبط التنبيهات، وتقديم بيانات فورية حول أداء الأسهم.



إمكانية التداول عبر تطبيقات الهاتف المحمول، مما يمنح المستثمر مرونة في إدارة محفظته في أي وقت وأي مكان.

صناديق المؤشرات المتداولة (ETFs)

تم إدراج مجموعة من صناديق المؤشرات المتداولة التي توفر للمستثمرين إمكانية الاستثمار في سلة من المؤشرات المحلية أو العالمية بكفاءة وسهولة. تتسم هذه الصناديق بتكاليف إدارية منخفضة مقارنة بالصناديق التقليدية، بالإضافة إلى سيولة مرتفعة كونها قابلة للتداول الفوري في السوق المالي.

الصكوك الحكومية

عملت الحكومة السعودية على إصدار صكوك سيادية بالريال السعودي والدولار الأمريكي، ما أتاح بدائل استثمارية آمنة ذات درجة عالية من الثقة والموثوقية. أسهمت هذه الصكوك في تطوير منحنى العائد للتسعير في السوق المالية وجعلها مرجعية للأدوات المالية الأخرى.

صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs)

توفر صناديق الاستثمار العقاري المتداولة (REITs) فرصة للاستثمار الجماعي في أصول عقارية مدرة للدخل وذات تنوع جغرافي وقطاعي، دون الحاجة لرأس مال كبير أو إدارة مباشرة للعقار. تتميز هذه الصناديق بتوزيعات دورية وسيولة أعلى مقارنة باستثمارات العقار التقليدية.

المستشارون الآليون

تبنّت العديد من المؤسسات المالية السعودية مفهوم المستشار الآلي، وهو منصة إلكترونية تعتمد على الخوارزميات المتقدمة لتحليل أهداف المستثمر ومدى تحمله للمخاطر، وتقديم توصيات تلقائية بتوزيع المحفظة الاستثمارية:



تسهم هذه التقنيات في تعزيز الشمول المالي، رفع كفاءة تخصيص الأصول، وتمكين الأفراد من بناء محافظ استثمارية نوعية بمرونة أكبر وبأدوات تحليلية متقدمة.



توفّر دلوّلاً منخفضة التكلفة وسهولة في الاستخدام، مع متابعة مستمرة للأسواق وإعادة موازنة تلقائية للمحفظة حسب التغيرات السوقية.



تتضمن الخدمة عادة نموذج تقييم رقمي، يجب فيه للمستثمر عن مجموعة من الأسئلة حول خطته المالية والمخاطر المفضلة ليتم بناء استراتيجية الاستثمار المثلى تلقائياً.

هذه التحولات التقنية تمثل ركناً أساسياً في مسيرة تطوير القطاع المالي السعودي وتحقق لمستثمريه بيئة رقمية حديثة مواكبة لأفضل المعايير العالمية في إدارة الثروات.

ثمين

إخلاء مسؤولية

«تُعدُّ جميع المعلومات الواردة في هذا الكتيب معلومات عامة إرشادية فقط، ولا تقدم هيئة السوق المالية أي إقرارات، أو ضمانات على دقة هذه المعلومات، أو صحتها، ولا تتحمل هيئة السوق المالية -بأي حال من الأحوال- أي مسؤولية، بما في ذلك أي خسائر أو أضرار، تنتج عن استخدام هذه المعلومات، ويجب على من سيستخدم المعلومات الواردة في هذا الكتيب، اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة، والتأكد من المصادر، قبل استخدامها».



thameensa



thameen.org.sa

ثمين



thameensa

هيئة السوق المالية
Capital Market Authority



thameen.org.sa